واجب الوجود مركبة من الصفات مع القول بانها موجودات
اذ يلزم منه التركيب كما ذكروا وهو محال وانما نقول
انها غير ذاتية وقولهم كل عارض معلل ينبغي ان يزال
من هذا اللفظ الاشتراك فان العارض يطلق بمعنيين
احدهما الطارئ في الوجود وهو الحادث وذلك مستحيل
في صفة وسموهم ما فهمت الحقيقة مع دونه عارضا وليس
طارئا في نفسه فنقول اتركوا لفظ العارض لما فيه من
الاشتراك الموهم بمعنى قد سلم استحالته وقولوا كلما
فهمت الحقيقة مع الذهول عنه فهو معلل وعند ذلك يتوجه
عليكم المنع بهذه المقدمة وبم تنكرون على من يقول
ما فهمت الحقيقة مع الذهول عنه وان كان زائدا على
الحقيقة فهو واجب لها ويستحيل مفارقته لها ووجودها
بدونه فلم يلزم من الافتراق في العلم الافتراق في الوجود
لولا التحكم في المعقول بالفاظ موهمة وعبارات مشتركة
وربما يتمسكون في نفي الصفات بان قالوا الصفات مفتقرة
الى الذات وبعضها شرط في الباقي كالحيوة التي هي شرط
في القدرة والعلم والارادة والافتقار ينافي الوجوب
اذ الواجب مستغن على الاطلاق وذلك مناف للافتقار
والحاجة والشرط متقدم على المشروط في العقل وذلك محال
في واجب الوجود والجواب عن هذا ان هذا خارج على
الحرف الذي قررناه وذلك ان لفظ الافتقار يشعر
بالحاجة وهي مستحيلة عليه لان الحاجة الى المقتضي
اشارة الى ما يفيد الوجود بحيث لو قدر عدمه لما وجد
المقتضي ولا يصح القول بافتقار الصفات الى الذات ولا
بافتقار الذات الى الصفات فان كل واحد من القسمين

لا



لا يفيد الثاني ولا يعطيه الوجود ووجوب كل واحد
منهما يمنع من تقدير انتفائه وعالم بزل شرط تحققه
ثابتا امتنع ثبوت الحاجة فيه اذ المحتاج لابد ان يفقد
ما هو محتاج اليه فيتوقف حصوله على مفيد له ما هو
محتاج اليه وما وجب وجوده امتنع ثبوت الحاجة اليه
فحاصله ان الملازمين لا يصح ثبوت احدهما في العقل
بدون الثاني فسموا هذا التلازم المشير الى امتناع
ثبوت احدهما بدون الثاني افتقارا فان كان هذا
المعنى سميتموه انتم افتقارا فما الدليل على نفي هذا المعنى
الذي لا نسميه نحن افتقارا واتركوا عنا لفظ الافتقار
الموهم لما نسلم استحالته وقولوا لا يمكن ثبوت واجب
بلازمه واجب او لا يمكن ثبوت واجب لا يصح وجوده
خاليا عن واجب اخر وعند هذا يتوجه منع هذه
المقدمة اما المعتزلة فقد ذكر واطرقا منها ان قالوا القول
بثبوت معان قائمة بالذات يلزم ان توجب احكاما هي
واجبة وتعليل الواجب محال وما افضى الى المحال فهو محال
والجواب عن هذه الشبهة منع المقدمتين اما المقدمة
الاولى وهو ان اثبات المعاني يلزم منه ان توجب احكاما
واجبة فمنعها متوجه على القول بنفي الاحوال المعللة كما
سبق واما الثانية فمنعها متوجه من حيث ان الواجب
لا يعلل بمعنى انه مستفاد من غيره او بمعنى التلازم وقد
سبق التنبيه عليه ايضا ومنها انهم قالوا اثبات قدماء
يلزم منه خرق اجماع الامة اذ الامة مجمعة على ان القديم
واحد وهذا ممنوع فان الامة اجمعت على ان القديم
الموصوف باوصاف الالهية واحد وما قالوا انه ذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)